في التقرير الرابع لـ "ميديا هاوس" بمناسبة إطلاق مؤتمرها الأول "الإعلام الاقتصادي في زمن الأزمة"

الإعلام الاقتصادي طبقّ سياسة الصمت في تعاطيه مع مشاكل المصارف أثناء الأزمة

الأزمة انعكست على البنوك المحلية بشكل كبير

تقرير

احتلت المصارف المحلية نصيب الاسد من متابعة الاعلام الاقتصادي خصوصا خلال الازمة، لكن هل كان التعاطي الاعلامي مع المصارف محايدا لجهة نشر الحقائق او ما يصله من معلومات؟ أم كان الاعلام منحازا إلى المصارف، فاكتفى بالبيانات الرسمية التي تلقاها من المصارف من دون الخوض أو حتى التنقيب في كواليس الاداء المصرفي؟... اسئلة عدة وحقائق كثيرة ضمها التقرير الرابع الذي اعدته «ميديا هاوس» ضمن دراساتها السابقة عن دور الاعلام في الحياة الاقتصادية، في التقرير الذي اعد تحت عنوان: «الاعلام الاقتصادي والمصارف» ظهرت حقائق وبرزت اتجاهات اعلامية عدة لكن الحقيقة التي خلص اليها التقرير كانت مريرة حين قال في خلاصة تناوله للدور الاعلامي والبنوك: «من يجرؤ على الكلام»؟ ولتفسير السؤال او من اجل تقديم مغزى طرحه جاء التقرير على النحو التالي:

كان طبيعيا ان تحتل المصارف نصيب الاسد من الاهتمام الاعلامي سواء سلبا او ايجابا لأن بنك الاستثمار الاميركي ليمان برادرز هو من صدر الازمة المالية العالمية في الخامس عشر من سبتمبر 2008 لينفرط عقبها عقد بنوك عدة منها من اعلن افلاسه وطلب حمايته حسب قانون حماية الإفلاس في أميركا، ومنها من حاول الخروج من الازمة بأقل الخسائر وفريق ثالث من البنوك لم يجد امامه مفرا من الاعتراف ببعض التداعيات خصوصا انكشافاتها على الشركات المتعثرة، وقد تنسحب تلك الحالات على المصارف المحلية ولكن تبقى للاخيرة خصائص تتفرد بها على صعيد طرق ووسائل تعاطي الإعلام معها لأنه بالضرورة تبين انه يختلف كلية عن التعاطي الاعلامي العالمي مع المصارف التي تعثرت جراء الازمة الى حد ان الاعلام الاقتصادي المحلي تنافس في ابراز التداعيات التي طالت المصارف العالمية وتحدث عن وقوفها على شفير الإفلاس فيما التزم الصمت عن المصارف المحلية او طبق سياسة: «من يجروء على الكلام»، وكان من اللافت ايضا ان الاعلام فوجئ بالخسارة الفادحة التي تكبدها بنك الخليج دون ان يشير الى مقدماتها رغم احاديث هامسة سبقت اعلان تعثره كاول ضحايا الازمة المالية على الصعيد الخليجي وليس المحلي فقط، ويمكن من خلال النقاط التالية تقييم حقيقة التعاطي الاعلامي الاقتصادي مع البنوك لتظل اشكالية الشفافية هي رأس الحربة او المطلب الحتمي لكي يغير هذا الاعلام من مساره في تعاطيه مع المؤسسات الاقتصادية بسواسية من دون تفرقة، وهنا تفاصيل ما توصلت اليه الدراسة التي اعدها قسم الابحاث في ميديا هاوس عن تفاصيل العلاقة بين البنوك والاعلام الاقتصادي في ظل الازمة.

اولا: لقد تبين ان وسائل الاعلام الاقتصادية لم تأت بجديد في تعاطيها مع موقف البنوك من الازمة بخلاف المسموح بنشره او ما يصلها من بيانات، لأن هذا الدور وهو الدور المنحاز للاخبار الايجابية للمصارف ظل سيد الموقف سواء قبل او اثناء او بعد الازمة، ومن دون الخوض في الاسباب فإن المصارف المحلية اجادت بنفسها لعبة الاعلام - ان صح التعبير - فتمكنت من التعامل معها بحرفية عالية سواء من خلال الاعلانات او غيرها من الوسائل وكان طبيعيا ان تلتزم الغالبية العظمى من الصحف الصمت فيما راحت بعضها تحاول كشف المستور على مضض، وفي حالات نادرة جدا كشفت بعض الصحف جانبا من التداعيات والخسائر او المشاكل التي تتعرض لها بعض المصارف.

ثانيا: حين وقعت الازمة وتبين انها انطلقت من قلب القطاع المصرفي والمقصود هنا العالمي كان من الطبيعي ان يقوم الاعلام بدوره الطبيعي لمتابعة اداء المصارف، لاسيما ان معظمها تأثر سلبا بتداعيات الازمة المالية والدليل معدلاتها الربحية التي لم تعد قابلة للتكرار وهي الآن تتراوح منذ الربع الرابع من 2008 وحتى الآن بين تراجع في الارباح او خسائر، ورغم ذلك برزت المقولة او السؤال المثير: من يجرؤ على الكلام «وان كان ذلك لم يطبق حرفيا بعد ان حاولت بعض الصحف كسر قاعدة السؤال فتجرأت ونشرت لكن على مضض عكس - مثلا - طبيعة تناول بعض الصحف مع تعثر شركات الاستثمار، او تجاوزات في عقود نفطية او ما شابه. ويشير هذا المحور الى ان الاعلام فقد دوره التنويري الحقيقي فوقع في احضان البنوك وشعر بدفء كبير، فيما كانت الاخبار المتدفقة من مصادر مصرفية تشير الى تداعيات كثيرة كان من المفروض نشرها او خضوعها للتحقيق الصحافي على الاقل.

لماذا المركزي؟

ثالثا: ولأن الازمة العالمية كانت مصرفية - كان لابد من البحث عن طوق نجاه لكي يقوم الاعلام بتوصيل المعلومات الى القارئ، وتمثل ذلك في البنك المركزي باعتباره مؤسسة حكومية، على غرار انه من المسموح توجيه اللوم والنقد لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ان تأخرت احدى طائراتها عن الاقلاع لمدة 10 دقائق، وفي المقابل لا يجوز نشر عودة الركاب من المطار لان الشركة الخاصة - مثلا - ألغت الرحلة، من هنا تعرض البنك المركزي لسيل من الهجوم، علي صعيد انه هو الذي تسبب في تجميد العمليات التمويلية وهو من وقف ضد مصلحة البنوك او رغبتها في التعامل المطلوب مع المتعثرين من عملائها، وعلي ضوء ذلك أصبح البنك المركزي هو البديل في الخطاب الاعلامي سواء من خلال متابعة تعليماته للمصارف او إلقاء اللوم على بعض سياساته.

رابعا: ولأن الإعلام انحاز إلى المصارف بشكل كبير فقد بلغ الأمر ان قام بعض مسؤولي البنوك بتسريب بعض التعليمات الشفهية التي تتلقاها من المركزي او الكتابية كي يصب الإعلام انتقاده على المركزي ويبتعد عن أداء المصارف نفسها، وقد شهدت الصحف سيلا من تلك الأخبار المجهولة المصدر فرد على بعضها البنك المركزي مفندا عدم صدقيتها او موضحا حقيقة التعليمات من خلال حرص البنك المركزي للمرة الأولى من الاستعانة بالأرقام في رده على الصحف، كما ان وسائل الإعلام في هذا المحور تبنت وجهات نظر بعض البنوك في مطالب لم تتمكن من الجهر بها علانية.

الانكشافات المغيبة عمداً

خامسا: يمكن القول ان جهود الإعلام ذهبت سدى وحتى الآن في معرفة حقيقة انكشاف المصارف الكويتية على مجموعتي سعد والقصيبي تحديدا والمقدرة بأكثر من مليار دولار والبعض يؤكد انها مليار دينار وبين الفرق الهائل بين المليار بالدينار وبالدولار، لم يكن للإعلام اي دور سواء في الضغط على المركزي لكي تقوم المصارف بإصدار بيانات رسمية عن حجم تعرضها، مثلما فعلت مع أزمة ديون دبي العالمية، لكن تبين للأسف ومن دون ان تقوم وسائل الإعلام بوقفة لطرح سؤال خطير كان من المستوجب تفعيله وهو لماذا طالب المركزي المصارف بالإفصاح فورا عن حجم انكشافاتها على دبي وورلد، فبادرت المصارف بإصدار بيانات فورية تدفقت على وسائل الإعلام في اقل من 3 ساعات، ولم يطلب المركزي حتى الآن ان تفصح جميع المصارف عن حجم تعرضها لمجموعتي سعد والقصيبي؟ هذا السؤال تم تغييبه عمدا او من دون قصد لكنه في النهاية يؤكد ان الإعلام ان كان قام بدوره على صعيد متابعة أداء سوق الكويت او الكشف عن تعثر شركات الاستثمار او تجاوزات في العقود النفطية فإنه غض النظر عن متابعة حجم انكشافات المصارف الكويتية على مجموعتي سعد والقصيبي، وهو أمر يؤكد او يصب في خانة سلبيات الإعلام في تعاطيه مع الأزمة المالية على صعيد المصارف.

سادسا: لقد احتلت أخبار المصارف الصفحات الأولى من الصفحات الاقتصادية إيمانا بأهمية المصارف باعتبارها قاطرة التنمية ومستودع المدخرات المفروض إعادة استثمارها وتنميتها، ولكن في المقابل رغم ذلك الاهتمام لم ترق تلك التحاليل او الاخبار الى حتمية وضعها على الصفحات الأولى، إلا من باب المجاملة المستمرة منذ سنوات، في وقت تحولت الأخبار الصريحة عن خسائر او مشاكل في إصدار بيانات مالية إلى أخبار مجهولة لم تجرؤ على تسمية البنك.

الإعلام وبنك الخليج

سابعا: ان كان الإعلام الاقتصادي لم يدق جرس الإنذار قبيل وقوع الأزمة، فإنه فشل فشلا ذريعا في التنبؤ ولو من بعيد بما حدث لبنك الخليج واقتصر دور الاعلام في تلك الأزمة رغم خطورتها على متابعة ما يقوله المسؤولون، ولأن بنك الخليج شهد إقالات واستقالات ومجلس ادارة انتقاليا فقد تنفس الإعلام الصعداء لعدة أيام فقط وزر بعض الرماد في عيونه المغلقة فتناول وبحذر تطورات إعادة بناء البنك من خلال ما حدث في عملية إنقاذه وتدخل الحكومة عبر الهيئة العامة للاستثمار لشراء حصة مؤثرة فيه، وبعد استكمال منظومة إعادة البنك لسابق عهده عادت أخبار المجاملات تطغى وغابت حتى بعض المشاكل التي تعرض لها البنك تطبيقا لقاعدة: «من يجرؤ على الكلام؟».

ثامنا: ان كان الخطاب الإعلامي عن المصارف تجاوز البيانات الرسمية التي ترسلها البنوك للصحف في بعض محطاته فإنه نشر بعض التصريحات لمسؤولين من المصارف ولكن بحذر بلغ حد عدم الإشارة الى أسماء ومواقع المصادر، واكتفى في معالجته لهذه الإشكالية بالمفردات المعروفة: «قال مصدر ذات صلة».

إهمال الأخبار السلبية

تاسعا: خلال الأزمة المالية رفض معظم الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس إدارات البنك الحديث الى وسائل الإعلام وقيل من دون إعلان: لا جديد لديهم للتصريح به، وان إجراء الحوارات سيمثل مشكلة لا لزوم لها، ولكن في المقابل وعلى غرار القيادات النفطية فقد رأى مسؤولو البنوك في الناطقين بالانجليزية سواء من الوكالات او المحطات المتلفزة انهم الاولى بالتصريحات ومنها على سبيل المثال حين أعلن مصرفان او ألمحا الى تراجع حجم انكشافهما على مجموعتي سعد والقصيبي لتقوم الصحف بإعادة نشر التصريحات باعتبارها من الأخبار المهمة التي لا يجب تركها او إهمالها الى حد ان بعض الصحف التي تقوم بإصدار طبعتها الاولى مبكرا بتضمينها رأس الأخبار الاقتصادية بالطبعات التالية، وان وسائل الاعلام تابعت كل ما ينشر من تصريحات من قبل مديري البنوك للصحف الأجنبية او المحطات المتلفزة، فقد حرصت بعض الصحف على تجاهل - عن عمد أحيانا - بعض الأخبار السلبية او تحويل الخبر المنقول من صحيفة أجنبية باسم بنك ما إلى إخفاء اسم البنك واستبداله بـ «أحد المصارف» وهو تكريس لغياب الشفافية في تعاطي الإعلام مع المصارف.

عاشرا: في احد التقارير التي أعدتها ميديا هاوس عن الاعلام والبورصة تبين ان الاعلام الكويتي فاق نظيره الخليجي في حجم الانتقادات التي وجهها الى الحكومة، عكس حالة صمت طالت الاعلام الاقتصادي الخليجي، ولكن في حالة المصارف انقلبت الآية فأصبح حديث الإعلام الاقتصادي الخليجي في تعاطيه مع المصارف أكثر صراحة من تعاطي الاعلام الكويتي مع القطاع نفسه، وعلى سبيل المثال لم تترك صحيفة في ابوظبي او دبي او سلطنة عمان او البحرين او الدوحة موضوع انكشافات البنوك العاملة بها، فضلا عن نشر بيانات البنوك نفسها على المواقع الرسمية للبورصات المدرجة بها، وفي المقابل طرحت حجم انكشافات بعض البنوك المحلية على الشركات المتعثرة بحذر شديد لم يتطرق الى تسمية بنك واحد.

وفي ظل تلك الحقائق ورغم الأهمية الكبيرة التي يلعبها القطاع المصرفي إلا ان خللا كبيرا مازال قائما بين الاعلام والمصارف، فالاعلام التزم الصمت في محطات كثيرة، كما اعتبر عدم الشفافية في تناول اخبار المصارف هي السياسة الصحيحة، فلم يعد يطالب او حتى يلمح بتغيير النهج، وفي المقابل وجدت البنوك نفسها آمنة من صداع الاخبار او الكشف عن بعض أرقامها او رفضها تمويل احدى الشركات، او تعثر عميل كبير، او تراجع حاد في العمليات التمويلية.

تفرقة واضحة

وان كان هناك من يقول ان التعاطي الإعلامي كان منطقيا وحريصا على عدم زيادة الطين بلة، لاسيما ان المصارف فوجئت بتعثر عدد كبير من عملائها مع تعليمات من المركزي بعدم اللجوء الى تسييل أصول العملاء، فلم لم يتعامل الإعلام بالنهج نفسه مع شركات الاستثمار الكويتية او الشركات العقارية التي جمدت مشاريعها لعجزها عن تدبير السيولة؟ ولماذا لم يطبق الإعلام سياسة المساواة في التناول مادامت التداعيات جاءت من رحم أزمة واحدة؟ الأسئلة السابقة باتت منطقية في ظل ما توصلت إليه الدراسة وهو الأمر الذي يتطلب، لاسيما في ظل انعقاد مؤتمر متخصص عن الإعلام والأزمة، ضرورة تغيير النهج الحالي ام ان وسائل الإغراء وفي القلب منها «الإعلانية» ستظل عائقا من دون تطبيق سياسة الشفافية.

«وفرة للاستثمار» ترعى المؤتمر

فيما تستعد ميديا هاوس لاطلاق مؤتمرها الاول «الاعلام الاقتصادي في زمن الازمة» اعلنت شركة وفرة للاستثمار انضمامها للشركات الراعية للمؤتمر انطلاقا من اهميته الكبيرة في رسم ملامح المرحلة المقبلة بين الاعلام والاقتصاد.

صالح القاضي

وقال رئيس مجلس ادارة شركة وفرة للاستثمار صالح القاضي: ان المرحلة الحالية تستدعي تضافر جميع الجهود من اجل تكريس العلاقة بين الاعلام والاقتصاد على اعتبار انه من الصعب الفصل بينهما لاسيما ان الفترة المقبلة مرشحة لتكريس بدايات التعافي من الازمة المالية العالمية، وهو ما يعني ان الاقتصاد بكل مؤسساته وشركاته في حاجة لرؤية اعلامية جديدة تختلف عن الفترة السابقة

وقال: ان كان الاعلام الاقتصادي لعب دورا كبيرا في ظل الازمة المالية فان عليه تقديم رؤية جديدة تتناسب ومرحلة التعافي المقبلة لان الاقتصاد بكل مؤسساته في حاجة للدعم الاعلامي من جهة وتكريس الشفافية من جهة اخرى للوقوف بجانب الشركات المليئة والشركات التي تقدم خدمات استثمارية حقيقية لعملائها وتقدم اضافة الى اقتصاد الخدمات المالية.

لقد تأسست «وفرة» في 1994 برأسمال خمسة عشر مليون دينار وقد بلغت حقوق المساهمين ثلاثة وخمسين مليون دينار كما في نهاية عام 2009، وتدير «وفرة» العديد من المحافظ والصناديق الاستثمارية، وقد بلغت قيمة المحافظ والصناديق الاستثمارية المدارة اكثر من 1000 مليون دينار، مؤكدا انها تنتهج استراتيجية استثمار تعتمد مبدأ التنوع القطاعي والجغرافي للاستثمار، وكذلك تنوع أدوات الاستثمار والمنتجات مع الحفاظ على التوازن بين حدود المخاطر ونسبة العوائد للاصول المدارة لديها وبآجال متوسطة وأخرى طويلة الاجل. وعن خدمات الشركة تقوم وفرة بجميع عمليات الاستثمار المالي في جميع القطاعات الاقتصادية داخل الكويت وخارجها، لحسابها وحساب الغير، بما في ذلك ادارة الاصول المحلية والاجنبية بمختلف انواعها وانشاء وادارة صناديق الاستثمار المختلفة طبقا للقوانين، والاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو تملك حصص في هذه الشركات.

وختم رئيس مجلس ادارة شركة «وفرة» مؤكدا ان الشركة حرصت على المشاركة في المؤتمر لتكون داعمة لجميع الخطوات التي تستهدف المصلحة العامة للاقتصاد الكويتي باعتباره حلقة متصلة يلعب الاعلام فيها دورا متميزا، ليضيف مزيدا من الشفافية على الاقتصاد الكويتي بعد ان تم اقرار قانون انشاء هيئة سوق المال واقرار قانون الخصخصة.

السلة الاقتصادية

كيف يمكن أن توفر مشاريع الـ B.O.T علينا 70 ملياراً خلال عشر سنوات؟

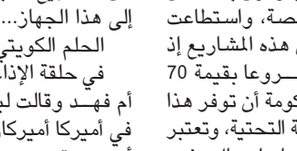
بقلم: د.وليد عبدالوهاب الحداد

في الأسبوع الماضي أقيم مؤتمر الـ B.O.T من قبل اتحاد العقاريين، وبدعوة من الأخ العزيز أحمد الدويهيس أمين عام الاتحاد، حضرت أحد أنشطة المؤتمر وهو ورشة عمل حول التجربة البريطانية في مشاريع الـ B.O.T، ألقاها أحد الأساتذة البريطانيين والمتخصص في مشاريع الـ B.O.T بحضور جمع من الشركات العقارية الكبرى في الكويت وكثير من المهتمين والمتخصصين، ولقد استفدت استفادة كبيرة من الورشة مما دعاني إلى نقلها إلى الاخوة والأخوات القراء، مع التطبيق على الواقع الكويتي، وفي اليوم التالي كان لي لقاء في الإذاعة حول مفهوم إعادة اختراع الحكومة، كأحد المبادئ الإدارية الحديثة لإدارة الأجهزة الحكومية، ومنها الأخذ بمشاريع الـ B.O.T. ومشاريع الـ B.O.T هي اختصار لكلمة Build Operate Transfer، بمعنى إعطاء الحكومة أحد المشاريع العامة للقطاع الخاص، لبنائها وإدارتها، وثم تحويل الملكية أو تحويل الإدارة الى الحكومة بعد مدة زمنية معينة، ولجأت الحكومات إلى هذه الطرق بالإضافة إلى الخصخصة، لتخفيف العبء على الميزانية العامة، ولرفع مستوى جودة الخدمات، ولتوفير الوظائف للمواطنين، بالإضافة إلى عودتها للملكية المشروع بعد فترة من الزمن أو مشاركتها بنسبة معينة للقطاع الخاص في هذا المشروع.

التجربة البريطانية في الـ B.O.T

في بريطانيا الـ B.O.T له مسمى يختلف عنه في العالم وهو اسم P.F.I أي Private Finance Initiative أي المبادرات المالية الخاصة، ويدار هذا النظام بصورة لامركزية، بحيث تكون جميع أجهزة الدولة لديها الحق في عرض مشاريعها للقطاع الخاص وفق هذا النظام، ولا يوجد جهاز محدد لذلك كما لدينا في الكويت، وأيضا تشمل المشاريع جميع القطاعات، مثل المواصلات، التعليم، البيئة، الصحة، الاسكان والنظافة. والمبادرة تبدأ عادة من الأجهزة الحكومية وليس من القطاع الخاص، بحيث تعرض المشاريع ويؤهل لها ثلاثة فقط يقومون بالتنافس على هذا المشروع وفق مزايدة أو مناقصة، واستطاعت الحكومة أن تستفيد بصورة كبيرة من هذه المشاريع إذ منذ عام 2000 تم التعاقد على 920 مشروعا بقيمة 70 مليار جنيه استرليني، واستطاعت الحكومة أن توفر هذا المبلغ على الميزانية العامة، ولتطوير البنية التحتية، وتعتبر هذه التجربة ثرية ويمكن الاستفادة منها وإرسال وفود ومهندسين وقانونين كويتيين للاستفادة من التجربة.

قانون الكويت الـ B.O.T ولائحته التنفيذية

نظام الـ B.O.T في الكويت لم يكن منظما قبل هذا القانون، وكان قانون أملاك الدولة يعطي الحق للحكومة بإعطاء المبادرين الأراضي الحكومية من غير تنظيم، وبالرغم من أنه كانت هناك مبادرات إبداعية وممتازة فإن عدم التنظيم القانوني والمساواة بين المبادرين افقد ثقة السياسيين - بالأخص - في مجلس الأمة، ومع وجود صراع سياسي طبقي للاستحواذ على هذه المشاريع نشأت كلمات مثل ان الـ B.O.T معناها بوق ولا تخاف، وأيضا يصف الوسمي - في لقاء له مع صحيفة يومية - القانون بأنه «لم يكن بدافع دفع عجلة التطور الاقتصادي وإنما بدافع الحفاظ على المال العام» ويصفه آخرون بأن ممارسات خاطئة أدت إلى صدور هذا القانون، وأيضا يصف العضو عادل الصرعاوي القانون بأنه مر في ثلاث مراحل، مرحلة إيقاف المشاريع (وأيضا إلغاء العقود)، ومرحلة الإعداد والدراسة، ومرحلة صدور القانون، ويرى بوعبدالعزيز أن القانون يجب أن يعطى مهلة 3 سنوات على الأقل للتطبيق، والقانون واضح أنه بني على عدم الثقة، وفي ظل الإرهاب السياسي الذي كانت تعيشه الحكومة في ذلك الوقت من المجلس فخرج بهذه الصورة، ومن نتائج القانون أنه بعد العمل به لمدة سنة كاملة لم يتقدم لهم أي مبادر حسب الرد على سؤال العضو ناجي العبد الهادي، ومن عيوب القانون:

1- أنه فصل بصورة رئيسية لتنظيم مشاريع الـ B.O.T على أملاك الدولة بينما المفروض أن تكون على كامل الخدمات العامة كما هي التجربة البريطانية.

2- فرض القانون عند ترسية المشاريع للقطاع الخاص وتكوين شركات عامة تكون 40٪ منها للمواطنين فالسؤال هو هل تكون الشركات المساهمة مفهوما جديدا لتخصيص المشاريع العامة او تحويلها بنظام الـ B.O.T في الاقتصاد الكويتي، بحيث يكون الشعب شريكا في كل شيء «وهذا مفهوم اشتراكي بحت»، وهل هذا فيه حافز للمستثمرين، بحيث يعطى كل مشروع 40٪ منه أسهما عامة للاكتتاب العام، وهل يستطيع المواطنون المساهمة في جميع هذه الشركات والتي تكون عليها تكلفة عالية، وهل يمكن حماية المواطن من جشع بعض المستثمرين في شرائها بأسعار رخيصة خاصة في ظل قوانين البورصة التي تجبر هذه الشركات على الانتظار أكثر من سنة للإدراج.

3- طرح مشروع المبادر للمناقشة أو المزايدة يقتل الإبداع، فهل يعقل أن أقوم بفكرة إبداعية، وأن أعمل لها دراسة جدوى تكلفني الكثير ثم تطرح هذه الفكرة للمزايدة ويمكن أن تضيع مني ويتم بعد ذلك تعويضي بتكلفة دراسة الجدوى +10٪، هذه تبعد المبادرين والمبدعين، والأفضل هنا في حالة قبول المبادرة ودراسة الجدوى من الجهاز الفني للمبادرات واللجنة العليا أن يعطى المبادر على الأقل 25٪ من رأسمال المشروع بالإضافة إلى تكلفة دراسة الجدوى، في حالة عدم رسوها عليه.

4- وضع القانون 30-40 سنة، للمبادر في استغلاله للمشروع، وهذا قليل وخصوصا للمشاريع الإستراتيجية والكبيرة ذات الكلفة العالية والتي تحتاج إلى أكثر من هذا الوقت، بحيث يجب أن تفكر من 60 الى 70 سنة، لأن هذا من شأنه أن يقلل من كلفة الخدمات المبيعة على المواطن، وأيضا الحكومة مشاركة في الربح فلا خوف هنا من تمديد الفترة لإعطاء المبادر الحافز للتقدم لمثل هذه المشاريع.

5- لعلنا بحاجة شديدة إلى الأموال الأجنبية لتدخل الاقتصاد، وتبني لنا مشاريعنا العامة، وتطور خدماتنا، والواضح أن القانون لم يعط حوافز كافية للمستثمر الأجنبي خصوصا في الإعفاءات الضريبية، ودعم الدولة له، مقابل الاستفادة المادية وتوظيف الكويتيين.

6- اشترطت اللائحة التنفيذية للقانون أن يتصف المشروع بالربح المجزي، وهذا الشرط من شأنه أن يرفع الأسعار على المواطن ويبعد المشاريع التي يمكن أن توفر على الدولة التكاليف وتكون ذات عائد مقبول.

7- هناك مشاريع قائمة بنظام الـ B.O.T قبل صدور القانون وهي ناجحة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، مثل: مشروع سوق شرق، والمارينا، ومشروع مجمع المثنى، حيث طلب القانون التشدد في تطبيق العقود وفي حالة إنهائها وتحويلها للدولة، وهذا في رأيي خطأ، فنحن هنا نعاقب النجاح فالمشاريع الناجحة يجب أن ننميها ويطلب ممن أدارها بنجاح أن يطورها أو أن يطور مشاريع مشابهة لها وفق أحدث النظم الحديثة في البناء، ولا يمنع من مشاركة الدولة له بنسب مقبولة في الأرباح.

8- نصت المادة الحادية عشرة للقانون على تكوين اللجنة العليا من مجموعة من الوزراء، وممثلي الأجهزة الحكومية وأغفلت القطاع الخاص، وهذا ضروري لأن القانون معني بالحكومة والقطاع الخاص، وأيضا نصت المادة الثانية عشرة على إنشاء جهاز يسمى «الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات»، له رئيس تحدد درجته بقرار من مجلس الوزراء، وهذا فيه تساهل من المشرع إذ المطلوب أن يكون من يدير الجهاز ذات مواصفات خاصة، له الخبرة الحكومية وخبرة القطاع الخاص والخلفية العلمية المناسبة والمواصفات القيادية، وفي تجربتي من خلال حضور الحلقة النقاشية لمشاريع الـ B.O.T في بريطانيا هذا الشهر كان المفروض أن يكون المحاضر من بريطانيا يصف تجربة بريطانيا في هذا المجال، وممثل عن الجهاز للحوار حول التجربتين والمطابقة بينهما لاستفادة الحضور المتحفز للعلم، فكان أن حضر البريطاني (طبعا)، وغاب الكويتي ممثل الجهاز عن الحلقة النقاشية مع أنه محاضر، وعندما طلبت من المنظمين الاتصال به، ومعرفة سبب تخلفه عن الحضور لهذه الحلقة النقاشية المهمة - قال «نسيت وأنا عندي الحين موعد أسنان» وأعتذر عن الحضور - طبعا هذا الموظف المهم جدا جدا والذي من المفترض أن يطور البنية التحتية من خلال مشاريع الـ B.O.T ويجذب القطاع الخاص يهمل هذه الحلقة من أجل موعد أسنان... وإذا عرف السبب بطل العجب حتى نعرف لماذا لا توجد دراسات إلى الآن عن المشاريع القابلة للطرح ولماذا لم يتقدم أحد حتى الآن إلى هذا الجهاز...؟؟

الحلم الكويتي... والقضاء على الحسد:

في حلقة الإذاعة هذا الأسبوع، كانت هناك مداخلة من أم فهد وقالت ليش ما يكون عندنا كويتي دريم مثل ما في أميركا أميركان دريم، وقالت ان الحلم الكويتي يجب أن يستمر ومستوى الرفاهية وأعلى دخل في العالم والرعاية السكنية، والصحية، والبنية التحتية الرائعة يجب أن تستمر ويجب أن يكون لكل كويتي القدرة على العمل وتكوين الثروات والنجاح والتميز، وهذا كلام جميل يجب أن نعمل عليه جميعا بأن نحدد لأنفسنا هذه الرؤية وأيضا رؤيتنا للعمل وللوجه الجديد للاقتصاد الكويتي. ويجب علينا وهذا مهم القضاء على ظاهرة الحسد وذلك من خلال:

1- الحسد هو أن يكره الإنسان الخير لغيره ويتألم ان رأى الفضائل عند غيره، والنظرة الشرعية للحسد هي أنه محرم كما قال صلى الله عليه وسلم: «لا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تجسسوا» وعنه ﷺ قال: «إياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب»، ولقد قص الله سبحانه وتعالى علينا قصة ابني آدم كيف دب بينهما الحسد وقتل قابيل هابيل، وأيضا قصة يوسف كيف أن الحسد جعل اخوته يتآمرون عليه لقتله، وهكذا، ومن أسباب الحسد، ابتعاد الناس عن تعاليم الدين، والنزعة المادية الشديدة التي نعيشها وحب المظاهر، وعلاجه أن نرجع لله، ونعلم من قوله تعالي (ورفع بعضكم فوق بعض درجات) ان الله قد يفضل بعضنا على بعض في الدنيا ليس لخير له بل قد يكون اختبارا وهذه الحقيقة يجب أن نعلمها وان ما نحن فيه خير ونعمة وحتى من دون المال وأن نتنافس للآخرة كما قال الله عز وجل (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون)، وأيضا الاستعانة بأذكار الصباح والمساء والمعوذات التي تقي إن شاء الله من شر الحاسد، وتبعد الحسد عن القلب.

2- أهمية إحسان الظن، حيث يقول الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم) يجب أن نحسن الظن ولا نطلق الأحكام على الآخرين إلا من خلال الحقائق والوقائع.

يجب أن يعلم الجميع أن الاقتصاد الكويتي اقتصاد حر، ويعطي الفرصة للجميع وأن المطلوب هو المثابرة والإبداع والقدرة على الإنجاز، فآخر إحصائية تشير إلى أن الكويت فيها أكثر من 50 ألف مليونير، فأنت تستطيع أن تصبح مثلهم وأن أغلبهم لم يرثوا هذه الأموال بل أن الكثير منهم استطاع أن يكونها بنفسه وأن يكون مبادرا ومبدعا وهذه فرصة للجميع وما علينا إلا دراسة مصادر تكوين الثروات في الكويت وهي كثيرة وواضحة ولكن تحتاج إلى دراسة وتأن وهمة.

أهمية إصلاح القطاع الخاص

مشاريع B.O.T، والخصخصة، تحتاج إلى قطاع خاص ومبادر، متطور، لديه القدرة على الإبداع والابتكار والمنافسة، والقدرة على خدمة مجتمعه من خلال توفير الفرص للعمالة الوطنية والمساهمة بالمشاريع الخيرية والتطوعية في البلد، وهذه الأمور يجب أن يعلمها الاخوة العاملون في القطاع الخاص لتحسين صورتهم أمام المجتمع، فأنا أعرف ان هناك شركات كويتية كبيرة جدا توظف عشرات الآلاف من العمالة غير الكويتية ولا يوجد بها إلا عدد لا يذكر من الكويتيين فهذا يجب أن يعدل ليكون لها دور وطني، وأيضا يجب على القطاع الخاص وضع نسبة للمساهمة في المشاريع الخيرية في الكويت مثل بناء الجامعات والمدارس، وإدارة المستشفيات الكاملة، والدعم الاجتماعي للفئات المحرومة والفئات التي بحاجة إلى عناية طبية، وأخيرا مطلوب تطوير مؤسسات القطاع الخاص وأهمها غرفة التجارة لتكون معلما وطريقا لحضانة الكويتيين في التجارة والأعمال وتوفير جهاز معلومات فاعل للمعلومات الاقتصادية، وتوفير التدريب للقيادات والعمالة الوطنية في القطاع الخاص.

تنويه: اتصل فيني الأخ العزيز صاحب المقال عن «البسيس... والخضر»، وقال لي انه ذكر هذا على سبيل المزحة وأنه لا يؤمن بهذه الخرافات وهي كالحجر لا تضر ولا تنفع، وأنا بدوري أشكره على هذا التوضيح وأشكر له اهتمامه خاصة بمقالاتنا الاقتصادية والإدارية وهذا شيء أعتز به من كاتب كبير مثله، وأتمنى له ولي التوفيق في عالم الصحافة.

والله الموفق..

qualitykw60@gmail.com